

العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي
العدالة الاجتماعية
في الاقتصاد الإسلامي

رفض عالمي للرأسمالية

العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي

في البعد الاجتماعي للاقتصاد الإسلامي كما أوضحنا تكون الملكية الحقيقية ملكية الرقبة في الأموال والثروات لله سبحانه وتعالى فهو خالقها ومالكها وهو المفيض لها في الطبيعة، نعماً مسخرة للإنسان.. وللإنسان كإنسان، في هذه الأموال والثروات ملكية خاصة، ملكية المنفعة يحوز ويستثمر ويتمتع من الحلال وفي الحلال ومع التوسط والعدل دونما إسراف وذلك وفق بنود عقد وعهد الاستخلاف.. {ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ} [الحديد: ٧]. وبهذه المنهجية الاجتماعية، تميزت مضامين العدل الاجتماعي في الإسلام عن المذاهب التي غالت في الفردية، والأخرى التي غالت في قهر الفردية، فلقد توسط الإسلام فلم يجرد الإنسان من حق الملكية للثروات والأموال.. وأيضاً لم يرفع الضوابط عن حريته في التملك والتصرف.. وإنما وقف بهذه الحرية عند “حرية الخليفة” المحكومة بإرادة وأوامر ونواهي

المالك الحقيقي للأموال والثروات، سبحانه وتعالى.

وفي معرض الإشارات إلى هذه الوسطية الإسلامية، الجامعة بين الملكية الفردية وبين المصلحة العامة بين الفرد والطبقة والأمة في إطار عدالة الإسلام دين الجماعة نبه علماءنا علي دلالة إضافية القرآن لفظ “ المال ” إلى ضمير “ الجمع ” في سبع وأربعين آية، وإلي ضمير “ المفرد ” في سبع آيات.

ودلالة ذلك علي مذهب الإسلام في التكافل الاجتماعي، الذي تتأسس علي قواعده العدالة الاجتماعية الإسلامية وقالوا: إن الله سبحانه وتعالى قد أراد أن ينبه بذلك على “ تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم “! وقالوا في تفسير آية الاستخلاف في الأموال: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديد: ٧]: “ إن مراد الله هو أن يقول للناس إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها وإنما تولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء

والنواب، فأنفقوا منها وليهن عليكم الإنفاق منها كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره.

وهذا العدل الذي يبلغ به الإسلام إلى حيث يجعله اسماً من أسماء الله الحسني.. يري علماؤنا أنه المراد " بالأمانة التي حملها الإنسان دون المخلوقات: { إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا } [الأحزاب: ٧٢].. فقالوا: إنها الأموال والعدل بين الناس فيها.. قد جعله القرآن الكريم من معايير وجوب طاعة الأمة لولاة أمرها أو سقوط هذه الطاعة في التعاقد الدستوري بين الأمة وولاة أمورها: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا } [النساء: ٥٨].

وهو فريضة عامة وشاملة فرضها الله سبحانه وتعالى حتى علي المعصوم ■: {فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ} [الشورى: ١٥]، تبدأ ميادينه من العدل مع النفس والبعد عن ظلم الإنسان حتى لنفسه: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي

أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾ [النساء: ٩٧ - ٩٩].

وحتى هؤلاء “ المستضعفين ” فرض الله علي القادرين الجهاد لتحريرهم من الاستضعاف: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا} [النساء: ٧٥].

وتمتد فريضته العدل من ميدان “ النفس ” و “ الذات ” إلى ميدان الأسرة لبنة الاجتماع والأمة من بر الوالدين إلى العدل بين الأبناء “ اعدلوا بين أبنائكم ” حتى يشمل كل ميادين الحياة “ المقسطون عند الله يوم القيامة علي منابر من نور عن يمين الرحمن، عز وجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماولوا ” ففي كل ألوان الحكم وميادينه ومع الأهل وفي كل الولايات يجب إقامة العدل

والقسط بين الناس.

بل لقد امتد الإسلام بآفاق فريضة العدل لتشمل “ العدو “
بعد أن شملت “ الأولياء “ فلاولياء “ النصر “ أي الإعانة،
أما

“ العدل “ فهو واجب حتى مع “ الأعداء “ {يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ
تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} [النساء: ١٣٥].

وأمام هذا المنهاج الإسلامي في العدل الشامل، تبرز
المفارقة الشاذة بينه وبين الواقع المعاصر للمسلمين فغير
النهب الاستعماري لثروات الأمة والذي يمثل خلا فاحشا في
عدالة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الإسلامية وبين مراكز
الهيمنة والاستغلال الغربية.. نجد الخلل في موازين العدل
داخليا وبين أبناء الأمة أيضا.. فعندما يتفاوت دخل الفرد
عبر دار الإسلام، فيكون الدخل الشهري لدى مسلم مائة
دولار ولدى مسلم آخر مائة ألف دولار؟! وعندما تدفع الفاقة
قطاعات من المسلمين إلى براثن التنصير فيتخلون عن

إسلامهم لقاء رغيف خبز أو جرعة دواء؟! بينما تدفع التخمّة ودولة المال شريحة من المترفين إلى حياة يتخلون هم فيها أيضا عن حقيقة الحياة الإسلامية؟! وعندما تتسول الأمة غذاءها فتفقد لذلك كرامتها واستقلال إرادتها وتستورد أغلب ما تستهلك، تاركة موادها الخام تنهب بأرخص الأسعار، معطلة بذلك ملكات الزراعة والصناعة بين أبنائها ومشية البطالة في صفوف ملايينها؟! على حين تستلب من أثريائها الفوائض النقدية بالترغيب وبالترهيب لتصادر حيناً وتجمد حيناً آخر وتوظف في دعم الأعداء في كل الأحيين؟! وعندما يحال بين الأمة وبين صناعة سلاحها ويطلب منها التخلي عن عقيدة الجهاد وبل وحتى مصطلحه! ثم يفرض عليها استيراد السلاح بأرقام فلكية شريطة ألا تستخدمه ضد أعدائها وأن يكون وقودا في منازعاتها الداخلية المصنوعة والمصطنعة؟

عندما تكون هذه بعضا من جوانب الصورة الاجتماعية للأمة.. الأمة التي أرادها الله بالتكافل الاجتماعي جسدا واحدا إذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر

والحمى.. والتي أراد الله لعزتها أن تكون من عزته سبحانه، وعزة رسوله عليه الصلاة والسلام: {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ} [المنافقون: ٨].. فإننا نجد أنفسنا أمام فريضة إسلامية معطلة هي فريضة العدل الاجتماعي وعلى الأمة الجهاد لإقامتها وأمام مظالم اجتماعية يورد بقاؤها الأمة موارد الهلاك في الدنيا وفي الآخرة.. فرسول الله ﷺ يقول: **أيما أهل عرصة (مجتمع أو قرية أو حي) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برثت منهم ذمة الله تعالى — وهذا هو الواقع الظالم الذي يعيشه ملايين المسلمين اليوم جماهير معدمة وقلة مترفة يكرس ترفها أغلال للاستضعاف: {وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا} (١٦)** [الإسراء: ١٦].. وهذا الاستقطاب الاجتماعي الحاد يهدد وجود الطبقة الوسطى، التي تمثل العمود الفقري للتوازن الاجتماعي ولتوحيد الأمة، ولحمل الرسالة الحضارية ومواجهة التحديات.

إن إقامة فريضة العدل الاجتماعي تتطلب مواجهة هذه السيطرة المستبدة لدولة الأغنياء: {مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ

الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} [الحشر: ٧]، ومواجهة “ فردية - الاستغناء “ التي أثمرت هذا “ الطغيان المالي “: {كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ} ٦ {أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى} [العلق: ٦ - ٧]، وضبط “ الحرية الاقتصادية “ التي شابها حرية قوم نبي الله شعيب الذين: {قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلَوْثُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ} [هود: ٨٧]؟!.

وأن ننقذ فقراء الأمة بالعدل الاجتماعي، من الكوارث التي تخل بتوازنهم فتذهلهم عن الدين والدنيا معا؟! وتحولهم إلى غناء كغناء السيل وعبء على حاضر الأمة ومستقبلها.

وهذا العدل الاجتماعي يستلزم.

- تحرير ثروات الأمة من الاستغلال الأجنبي.

- وتحقيق التكامل للاقتصاديات الإسلامية المستقلة.

- وإحداث تنمية اقتصادية إسلامية شاملة.

- وتوزيع العائد من التنمية وفق العدالة التي تحقق التوازن بين الطبقات.

تلك كانت، ولا تزال هي مقاصد حركة الإحياء والتجديد الإسلامي في التحرر الاقتصادي، والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية منذ أن أعلن جمال الدين الأفغاني عن “ الغاية الاقتصادية لحركة “ الجامعة الإسلامية “ والتي قال: إنها أن تكون ثروة المسلمين للمسلمين، وثمرات التجارة والصناعة في جميع المعمور الإسلامي هي لهم، يتنعمون بها وليست لنصارى الغرب يستنزفونها، ونفص اليد من رؤوس المال الغربية والاستعاضة عنها برؤوس مال إسلامية، وتحطيم نواجز أوربة وأمريكا تلك النواجز العاضة علي موارد الثروة الطبيعية في بلاد المسلمين، تلك الموارد التي ما دامت خارجة من أيدي العالم الإسلامي فسيظل عالة علي الغرب.

إن الإسلام دين الجماعة دون إنكار التمايز المشروع المؤسس علي الكفاءة والجهد لكنه يقيم العلاقة بين مكونات الجماعة الأمة علي التوازن والعدل فالأمة في الرؤية الإسلامية واحدة: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: ٩٢]، وعلاقة مكونات الأمة الواحدة أفرادا وطبقات وشعوبا وقبائل بالكيان الواحد للأمة هي

علاقة الأعضاء المتعددة والتميز في القوة والعطاء والأهمية والاحتياجات بالجسد الواحد الجامع لهذه الأعضاء وعن هذه الحقيقة يعبر حديث رسول الله ﷺ الذي يقول: **مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى**—.

ولقد أطلق الإسلام مصطلح “ الفريضة ” و “ الحق ” على مختلف أوجه الإنفاق في النفع العام ولم يقف بذلك عند فريضة الزكاة.. وقال المفسرون في الإنفاق الذي تحدثت عنه الآية الكريمة: {وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ } [البقرة: ٢١٩].. قالوا: إنه “ العفو ” أي “ ما فضل عن العيال فالمعني: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة.

وعلي هذا فإن توظيف الثروات الإسلامية في التنمية الإسلامية علي النحو الذي يحرر الأمة الإسلامية من وضع العالة على أعدائها هو فريضة إسلامية، الأمة الإسلامية بأسرها آثمة حتى تقيمها في اقتصاديات عالم الإسلام.

إن زكاة أموال المسلمين و وزروعهم وتجاراتهم وزكاة

الثروات المستكنة والمركوزة في باطن الأرض الركاز وهي الخمس.

(في الركاز الخمس) كفيلة بأن تقيم “ صندوقا “ لتنمية عالم الإسلام، فتحرر تنميته من الديون الأجنبية التي غدت قيودا ونزيفا يستنفد صادراتنا في خدمة هذه الديون مع بقاء أصولها والجديد منها إخطبوطا يرهن إرادة الأمة ويورثها المذلة والهوان إنها فريضة إسلامية، على حركة الإحياء والتجديد الإسلامية أن تنهض بها.

تحرير اقتصاديات الأمة وثرواتها وتنمية هذه الثروات وإقامة العدل الاجتماعي الإسلامي في ديار الإسلام، إن في المسلمين ملايين بل عشرات الملايين لا يجدون الكفاف، وهذا يقطع بعدم شرعية الملكية للثروات التي غدت “ دولة “ بين الأغنياء فإذا جاع مؤمن فلا مال لأحد.. والغني المباح إسلاميا لا يفتح بابه إلا بعد تحقيق “ حد الكفاية “ لسواد الأمة وليس “ حد الكفاف “ بل و “ الغني “ فإن ما ينقصنا هو تحقيق العدل الاجتماعي الذي هو أيضا سبيل حفز الأمة لتنمية ثرواتها وتحريرها من براثن النهب والاستغلال..

* * *